مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التقرير السنوي الحادي والعشرون لعام ٢٠٢٥م

© 2025 التقرير السنوي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

التقرير السنوي الحادي والعشرون لعام 2025م

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها.

تسعى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مستمر إلي خلق شراكة فاعلة وتوثيق التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية في مجالات عمل المجموعة، لا سيما فيما يختص بتقديم التدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بها.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيارة الموقع الالكتروني:
http://www.menafatf.org/

هذه الوثيقة و / أو أي بيانات أو خريطة مدرجة هنا لا تخل بالوضع أو السيادة على أي إقليم، وترسيم الحدود والحدود الدولية وتسميات أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

©2025 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً، دون الحصول على أذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص. ب: 101881، المنامة – مملكة البحرين، فاكس: 0097317530627،

عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org

الفهرس

كلمة رئيس المجموعة 6

كلمة السكرتير التنفيذي 8

القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 10

1.1. التفويض والأهداف 11

1.2. النظام العام للمجموعة..... 12

القسم الثاني: أداء المجموعة 17

.2.1 الأولويات الإستراتيجية للمجموعة 2025م – 2027م. 17

.2.2 أولويات الرئاسة المشتركة للرئاستين الأردنية والإماراتية للمجموعة للعامين 2025 – 2026م. 17

.2.3 نظرة عامة على تنفيذ خطة العمل لعام 2025م. 18

.2.4 ترجمة الأدلة الارشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي. 18

القسم الثالث : المهام الرئيسية للمجموعة- نبذة وأهم إحصائيات العام 2025م..... 20

3.1. أنشطة فرق عمل المجموعة 20

.3.1.1 فريق عمل التقييم المتبادل. 20

.3.1.2 فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات..... 23

3.2. أنشطة ومستجدات منتديات ولجان المجموعة 27

3.2.1 منتدى وحدات المعلومات المالية..... 27

3.2.2 منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب..... 27

3.2.3 لجنة المخاطر..... 28

القسم الرابع : الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وشراكات المجموعة..... 29

4.1. التعاون الدولي 29

4.2. الشراكات..... 34

القسم الخامس : القوائم المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 34

القسم السادس : الآفاق..... 37

.6.1.1 مساهمة رؤساء السابقين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 37

.6.1.2 أهم معالم عمل المجموعة منذ التأسيس. 38

كلمة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الأخوة والأخوات الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد

يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي الحادي والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025م. وبهذه المناسبة، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدول الأعضاء في المجموعة على دعمهم المستمر والفاعل في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية وتعزيز مسيرة العمل المشترك.

لقد جسد العام 2025م مسيرة حافلة بالإنجازات والتحديات والفرص، حيث واصلت المجموعة عملها وفق أولوياتها الاستراتيجية التي تعكس الأهداف الرئيسة لإنشائها والمنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وبما يتسق مع المعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

وخلال عام 2025م، عملت المجموعة على الإعداد والبدء والتحضير للجولة الثالثة من عمليات التقييم المتبادل بموجب الجدول الزمني لعمليات التقييم المتبادل للمجموعة، ومتابعة التزام الدول الأعضاء، وتعزيز تطبيق المنهج القائم على المخاطر، ودعم بناء القدرات الوطنية من خلال البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة، إضافةً إلى تكثيف التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي، بما يسهم في رفع مستوى الفعالية والامتثال الفني.

وتؤكد المجموعة حرصها على تطوير آليات العمل، وتعزيز التكامل بين فرق التقييم وفرق المتابعة، وترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر. وستواصل سكرتارية المجموعة على دعم الدول الأعضاء فنيًا واستشاريًا، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الاتساق في تطبيق المعايير، وتعزيز مبدأ العدالة والشفافية في جميع مراحل التقييم والمتابعة، بما يسهم في ترسيخ مصداقية المجموعة ومكانتها الإقليمية والدولية.

في إطار تطلعنا إلى المرحلة المقبلة، ستواصل المجموعة التركيز على تعزيز فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في دولنا الأعضاء، من خلال تطوير منهجيات التقييم، وتحديث الأدلة الإرشادية، وتعزيز الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة والتحليل المالي المتقدم في رصد المخاطر الناشئة. كما سنعمل على دعم مبادرات الابتكار وبناء الشراكات مع الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، بما يضمن الاستجابة الاستباقية للتحديات المتغيرة، ويعزز جاهزية دولنا لمواكبة المتطلبات الدولية بكفاءة واقتدار ، كما أولت المجموعة أهمية خاصة لمواكبة التطورات

والمستجدات في مجال الجرائم المالية، والعمل على تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء، بما يرسّخ نزاهة الأنظمة المالية ويعزز استقرارها على المستويين الإقليمي والدولي.

وإذ نستعرض في هذا التقرير أبرز أنشطة المجموعة ونتائج أعمالها خلال العام، فإننا نؤكد التزامنا بمواصلة الدعم الكامل للمجموعة، والعمل على تعزيز الشراكات الاستراتيجية، ودعم جهود الدول الأعضاء في بناء منظومات وطنية فعالة وقادرة على مواجهة المخاطر المتغيرة.

وفي الختام مع انتهاء فترة رئاستي للمجموعة لعام 2025م أعبر عن بالغ تقديري للدول الأعضاء، ولأعضاء فرق العمل، ولسكرتارية المجموعة على جهودهم المخلصة، وآمل أن أكون قد وفقت في تنفيذ ما تسعى إليه الدول الأعضاء من خلال المجموعة في تنفيذ خططها الاستراتيجية كما وأؤكد التزامنا بمواصلة العمل مع المجموعة، والسعي المستمر نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

نسأل الله التوفيق والسداد في مواصلة هذه المسيرة، بما يخدم مصالح دولنا ويعزز أمن واستقرار منطقتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة سامية أبو شريف

رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المملكة الأردنية الهاشمية

عضو لجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رئيسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كلمة السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الأخوة والأخوات الأفاضل ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد

يسعدني أن أستهل التقرير السنوي الحادي والعشرون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2025م ، حيث عملت المجموعة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعام 2025م ، من خلال الإعداد والبدء والتحضير للجولة الثالثة من عمليات التقييم المتبادل بموجب الجدول الزمني للمجموعة، وذلك من خلال عدد من عمليات التقييم المتبادل لعدد من دول المجموعة، والتي شملت (الجمهورية التونسية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ودولة الأمارات العربية)، كما تم خلال العام 2025م مناقشة واعتماد تسع تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة لكل من (جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة الأردنية الهاشمية، دولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والجهورية اللبنانية، وجمهورية العراق، وجمهورية جيبوتي)، وكذلك مناقشة عدد من التقارير الذاتية لكل من (الجمهورية اليمنية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية السودانية، ودولة ليبيا) والتي غطت التقارير موضوع الالتزام الفني بشأن التوصيات الهامة، بما يعكس التزام الدول الأعضاء بتطبيق المعايير الدولية وتعزيز قدرة أنظمتها على مواجهة التحديات في هذا المجال.

وفي إطار بناء القدرات نفذت المجموعة خلال العام 2025م عدد (6) برامج تدريبية وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الدولية واستفاد منها ما يقارب (150) مشارك باستضافة كريمة من الدول الأعضاء ومن أهم تلك البرامج التدريبية برنامج تدريب وتأهيل المقيمين، وبرنامج المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وبرنامج النهج القائم على المخاطر، وفي مجال الدراسات والتطبيقات فقد أصدرت المجموعة التقرير السادس عشر للمجموعة حول الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية والذي يهدف للتعرف على كيفية قيام المجرمين بغسل العائدات الجرمية.

كما عملت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع مجموعة من الدول الأعضاء والمراقبين على ترجمة (3) أدلة إرشادية صادرة عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية بهدف نشر الوعي ومواكبة التطورات ذات الصلة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

وبهدف تطوير السياسات فقد عملت المجموعة مع المعنيين في مجموعة العمل المالي على العديد من المشاريع ومن أهم تلك المشاريع الدليل الإرشادي لاسترداد الأصول وأفضل الممارسات ومشروع مراجعة وتعديل التوصية الأولى والتوصية السادسة عشر .

وشهد العام 2025م نشاطاً كبيراً للمجموعة في التعاون الدولي وذلك من خلال مشاركتها في العديد من فعاليات وأنشطة الدول الأعضاء ومساهمتها كذلك في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية والحضور للعديد من الاجتماعات الدولية وأهمها الاجتماعات العامة وفرق العمل لمجموعة العمل المالي ،كذلك قامت المجموعة بتنظيم الاجتماع العام الأربعون في مايو 2025م، والاجتماع العام الحادي والأربعون في نوفمبر 2025م ، حيث تضمن اجتماعات لفرق العمل المصاحبة له، وكذلك تقديم ورش عمل عالية المستوى تضمنت العديد من العروض التقديمية بمشاركة دول من خارج المنطقة حول تجربتهم بعمليات التقييم في الجولة الجديدة.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى سعادة السيدة / سامية أبو شريف، رئيسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025م رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمملكة الأردنية والهاشمية على جهودها المستمرة والدعم المتواصل للسكرتارية. كما أتوجه بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم وتعاونهم الثمين، وإلى جميع زملائي في سكرتارية المجموعة على تفانيهم وعملهم المستمر لتحقيق أهداف المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سليمان بن رشيد الجبرين

السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. القسم الأول

نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، فقد طرحت في العام 2003م فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). وفي 30 نوفمبر 2004م، في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية، خلال اجتماع وزاري، إنشاء "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF)، وقد انضمت إلى المجموعة بعد إنشائها سبعة دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها والتزامها بالتصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، إذ وفرت لها المملكة كافة الإمكانات اللازمة من أجل ذلك. وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد وقعت على اتفاقية المقر مع حكومة مملكة البحرين والتي تم إقرارها من قبل كل من مجلس الشورى ومجلس النواب، بتاريخ 26 مارس 2009 م، أصدر ملك مملكة البحرين جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة القانون رقم (5) للعام 2009م بالتصديق على الاتفاقية ونُشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009م.

1.1. التفويض والأهداف

أ- التفويض

تعتبر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى. تأسست المجموعة بالاتفاق بين حكومات أعضائها، بناء على مذكرة تفاهم تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى لا سيما مجموعة العمل المالي من أجل تحقيق أهدافها. تلتزم المجموعة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنطقة من خلال العمل على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تتمثل مهمة المجموعة في توحيد ومواصلة الجهود المشتركة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صعيد جميع الدول الأعضاء، وذلك:

- ✓ إدراكاً لمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- ✓ إقراراً بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعايير الدولية المقبولة بهذا الشأن، وكذلك أية معايير أخرى تتبناها الدول العربية لتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح في المنطقة؛
- ✓ ووعيا ضرورة التزام الدول الاعضاء بهذه المعايير بهدف إنشاء نظام فعال يتعين على الدول تنفيذه، وذلك بما لا يتعارض مع قيمها الثقافية وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

ب- أهداف المجموعة

تعمل الدول الأعضاء في المجموعة على تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح؛
- ✓ تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛
- ✓ التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً؛
- ✓ العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات بشأنها وتطوير الحلول للتعامل معها؛
- ✓ اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

1.2. النظام العام للمجموعة

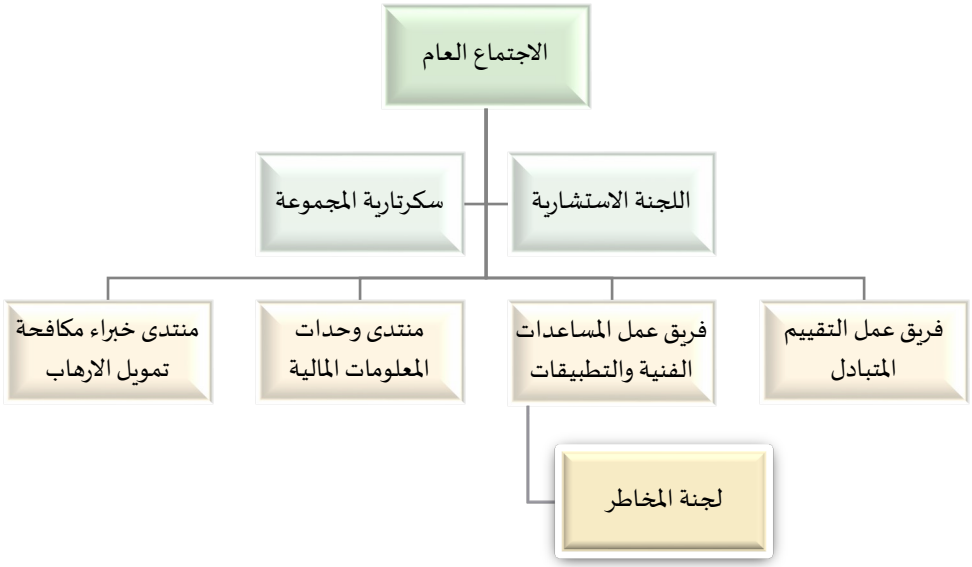

أ- الاجتماع العام.

هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء والمراقبين من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعقد الاجتماع العام مرتين في السنة على الأقل، تستضيف دولة الرئاسة خلال فترة رئاستها أحدها، وتستضيف سكرتارية المجموعة الاجتماع الآخر.

الدول الأعضاء .

المملكة الأردنية الهاشمية	دولة الإمارات العربية المتحدة
مملكة البحرين	الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	جمهورية جيبوتي
المملكة العربية السعودية	جمهورية السودان
الجمهورية العربية السورية	جمهورية الصومال الفيدرالية
جمهورية العراق	سلطنة عُمان
دولة فلسطين	دولة قطر
دولة الكويت	الجمهورية اللبنانية
دولة ليبيا	جمهورية مصر العربية
المملكة المغربية	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الجمهورية اليمنية	

المراقبين.

الجمهورية الفرنسية	المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية	مملكة أسبانيا
أستراليا	جمهورية ألمانيا الاتحادية
صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	مجموعة العمل المالي
مجموعة إيجمونت	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
منظمة الجمارك العالمية	صندوق النقد العربي
مجموعة العمل الأوروآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	منظمة الأمم المتحدة
المفوضية الأوروبية	جمهورية روسيا الاتحادية

ب- الرئيس ونائب الرئيس.

تشكل رئاسة المجموعة دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ويعين الرئيس ونائبه (الرئيس القادم) من بين أعضاء المجموعة بشكل دوري طبقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء ولمدة سنة. ويقدم السكرتير التنفيذي للمجموعة المشورة لكل من الرئيس ونائب الرئيس.

سعادة / سامية أبو شريف، رئيس المجموعة، المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة / حامد الزعابي، نائب رئيس المجموعة، دولة الأمارات العربية المتحدة

ت- اللجنة الاستشارية.

اللجنة الاستشارية هي لجنة تهدف إلى تقديم المشورة للرئيس والسكرتارية بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات والأعمال وآليات التنفيذ، وتقديم توصياتها في هذا الشأن إلى الاجتماع العام للتداول واتخاذ القرار .وتتكون اللجنة من:

- رئيس المجموعة ويعتبر رئيس اللجنة.
- نائب رئيس المجموعة ويعتبر نائب رئيس اللجنة.
- الرئيس السابق المنتهية ولايته.
- الرئيسان المشاركان لفريق عمل التقييم المتبادل.
- الرئيسان المشاركان لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.
- دولتين من الدول التي لم يتسنى لها رئاسة المجموعة خلال الجولة الأولى من الرئاسة.
- أمين عام/ سكرتير اللجنة وهو السكرتير التنفيذي للمجموعة.

ث- **سكرتارية المجموعة.**

تقوم سكرتارية المجموعة بالوظائف الفنية والإدارية حسب قرارات الاجتماع العام وبتوجيه من السكرتير التنفيذي، ويقع مقرها في مملكة البحرين.

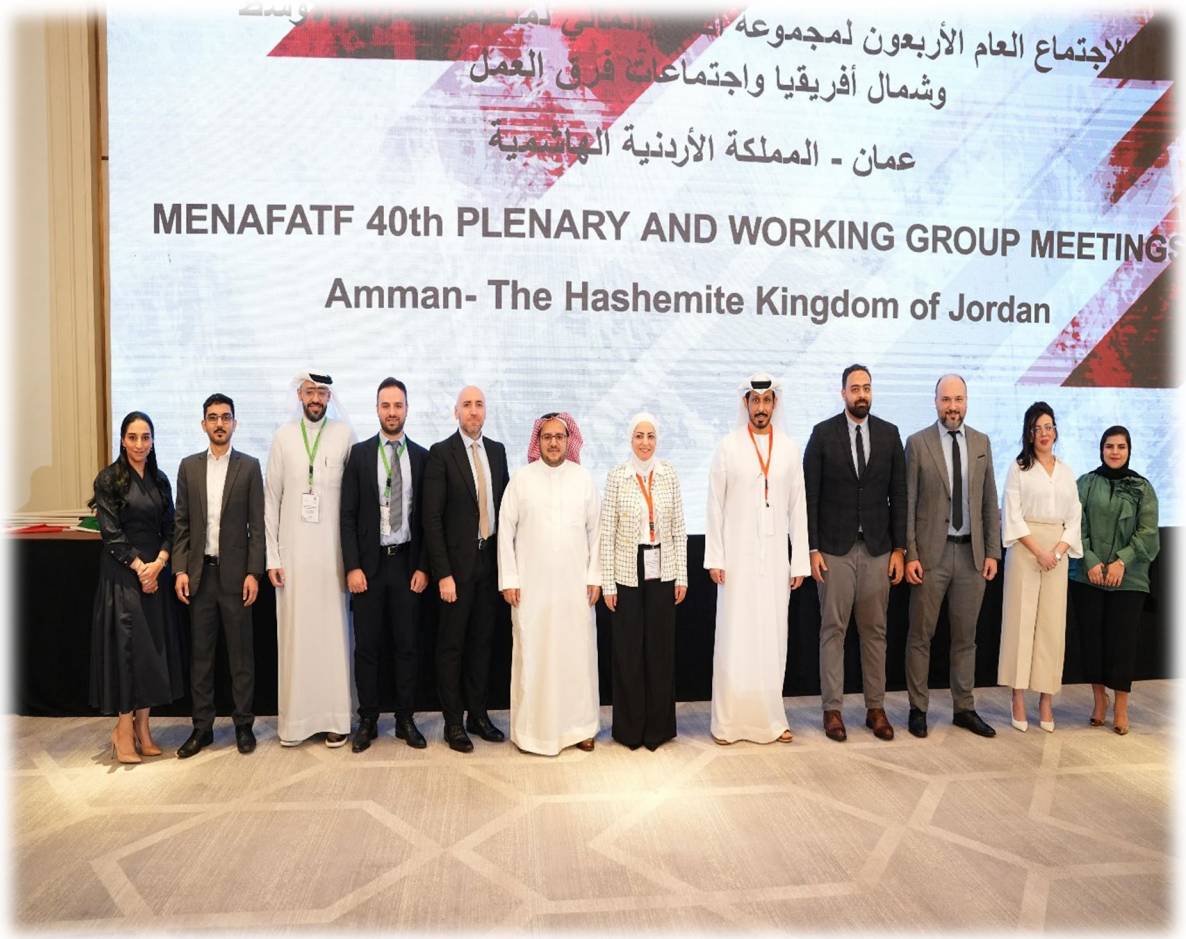

كما أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF)، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأوروآسيوية (EAG).

2. القسم الثاني: أداء المجموعة

أبرز الإنجازات

2.1. الأولويات الإستراتيجية للمجموعة 2025م – 2027م.

اعتمدت الخطة الاستراتيجية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025-2027م خلال اجتماعها العام الثامن والثلاثون والذي عقد في مايو 2024م، بحيث تعكس الخطة الاستراتيجية للمجموعة الأهداف الرئيسية لإنشائها المنصوص عنها في مذكرة التفاهم، ومبنية على المرحلة الحالية لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والاتجاهات الحالية.

- **الإستراتيجية الأولى:** الإعداد والبدء بالجولة الثالثة من عمليات التقييم المتبادل.
- **الإستراتيجية الثانية:** تعزيز التزام وفعالية الدول الأعضاء في تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- **الإستراتيجية الثالثة:** تعزيز الالتزام السياسي للمجموعة.
- **الإستراتيجية الرابعة:** تعزيز التواصل مع مجموعة العمل المالي والشبكة العالمية والمنظمات الدولية.
- **الإستراتيجية الخامسة:** استقرار الموارد لدى سكرتارية المجموعة.

2.2. أولويات الرئاسة المشتركة للرئاستين الأردنية والإماراتية للمجموعة للعامين 2025 – 2026م.

في إطار استكمال مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإنجازاتها والمضي قدماً في تحقيق أهدافها وتطوير عملها، تطلعت الرئاسة المشتركة لـ المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الأمارات العربية المتحدة، إلى المساهمة الفاعلة من خلال وضع برنامج رئاسي مشترك ومتسق مع استراتيجية المجموعة، حرصاً من الرئاستين على ضمان استمرارية الأعمال القائمة مع تطويرها من خلال التركيز على الأولويات التالية:

1- تعزيز دور المجموعة في إعداد وتنفيذ الجولة الثالثة من عملية التقييم المتبادل ودعم الدول الأعضاء المقبلة على عملية التقييم.
2- تعزيز نظام الحوكمة في المجموعة.
3- مواصلة دعم المجموعة في تنفيذ وإنجاز خطة العمل لتوصيات مجموعة العمل المالي لزيادة فعالية إجراءات المجموعة وجعلها أكثر وضوحاً واستهدافاً لتحقيق التوصيات.
4- تعزيز التعاون والتواصل ورفع درجة التنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين والمجموعات الإقليمية النظيرة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية وخطة عمل المجموعة.
5- تعزيز جهود تنفيذ المعايير الدولية من خلال تحديد وفهم مخاطر واتجاهات وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

2.3. نظرة عامة على تنفيذ خطة العمل لعام 2025م.

تُعْكَسْ الأولويات الاستراتيجية للمجموعة للأعوام 2025-2027م، في خطط العمل السنوية التي توضح المهام التي سيتم العمل عليها بشكل تفصيلي. وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه من خطة العمل المجموعة لعام 2025م:

- اعتماد (9) تسع تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة لكل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة الأردنية الهاشمية، دولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية العراق، وجمهورية جيبوتي.
- الموافقة على التعديلات المقترحة في مذكرة التفاهم وقواعد وإجراءات المجموعة فيما يتعلق باختيار رئيس ونائب رئيس المجموعة.
- ترجمة **ثلاثة أدلة** ارشادية صادرة من مجموعة العمل المالي.
- عقد (6) ورش عمل ومؤتمرات ودورات تدريبية، استفاد منها ما يقارب 200 مشارك، شملت كافة السلطات المعنية بمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- أصدرت المجموعة تقرير التطبيقات السادس عشر للمجموعة حول الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

2.4. ترجمة الأدلة الارشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي.

خلال العام 2025م، قامت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين بترجمة 3 أدلة إرشادية صادرة عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية بهدف تعزيز الوعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومواكبة التطورات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، والتي تمت مشاركتها مع الدول الأعضاء ونشرها على الموقع الالكتروني للمجموعة، وتضمنت:

- ✓ **أفضل الممارسات الدولية: العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الارهاب التوصية 6.**

✓ إرشادات مجموعة العمل المالي حول مكافحة تمويل انتشار التسلح: تنفيذ الاحكام المالية لقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة لمكافحة انتشار اسلحة الدمار الشامل.

✓ المستند الإرشادي لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ومكافحة التهرب من العقوبات.

3. القسم الثالث:

المهام الرئيسية للمجموعة- نبذة وأهم إحصائيات العام 2025م

3.1. أنشطة فرق عمل المجموعة

3.1.1. فريق عمل التقييم المتبادل.

تقوم المجموعة بتنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الصادرة عن مجموعة العمل المالي. وتتمثل عملية التقييم المتبادل في تقييم من قبل النظراء، من خلال مراجعة دقيقة، لما إذا كانت الدول الأعضاء قد نفذت متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي ومدى فعالية أنظمتها في معالجة المخاطر التي تتعرض لها ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

كما تقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة ورصد التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، حيث تقدم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات التقييم والمتابعة المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

- عمليات التقييم المتبادل

نهاية الجولة الثانية للمجموعة من عمليات التقييم المتبادل.

خلال العام 2025م، ناقشت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريرين بشأن أبرز المستجدات على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لدولة فلسطين وجمهورية الصومال الفيدرالية ، قد غطت التقارير المقدمة موضوع الالتزام الفني لدى تلك الدول بشأن التوصيات الأربعين وتضمين أبرز المستجدات على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ، كما ناقشت المجموعة التقارير الذاتية لكل من الجمهورية اليمنية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية السودانية، ودولة ليبيا حيث غطت التقارير موضوع الالتزام الفني بشأن التوصيات الهامة والمتمثلة في التوصيات (3، و5، و6 ، و 10 ، و 11 ، و20) وتضمن أبرز المستجدات في هذا الشأن، ونظراً إن الدول لم تخضع لعملية التقييم المتبادل خلال الجولة الثانية لصعوبة إجراء الزيارة الميدانية بسبب الظروف الأمنية وإيماناً من المجموعة بأهمية دعم هذه الدول في التطوير والرقي بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أتت هذه التقارير للوقوف على جزء من أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدول المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية المراجعة التي ترتبت عليها هذه التقارير لا تقوم مقام عمليات التقييم المتبادل المتكاملة للدول.

انطلاق الجولة الثالثة للمجموعة من عمليات التقييم المتبادل والمتابعة.

مع نهاية الجولة الثانية لعمليات التقييم المتبادل والمتابعة، باشرت المجموعة خلال العام 2025م، بموجب الجدول الزمني لعميات التقييم المتبادل للمجموعة، عدد من عمليات التقييم المتبادل لعدد من دول المجموعة، والتي شملت (دولة الأمارات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية التونسية)، وذلك بموجب الجدول الزمني المعتمد على مستوى المجموعة :

الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثالثة

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
الجمهورية التونسية	نوفمبر 2026م
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	مايو 2027م
دولة الإمارات العربية المتحدة	فبراير 2027م
مملكة البحرين	يونيو 2027م
المملكة العربية السعودية	يونيو 2027م
المملكة المغربية	مايو 2028م
الجمهورية العربية السورية	نوفمبر 2028م
المملكة الأردنية الهاشمية	مايو 2029م
جمهورية مصر العربية	نوفمبر 2029م
دولة قطر	فبراير 2030م
دولة ليبيا	مايو 2030م
الجمهورية اللبنانية	نوفمبر 2030م
دولة الكويت	فبراير 2031م
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مايو 2031م
سلطنة عُمان	يونيو 2031م
الجمهورية اليمنية	نوفمبر 2031م
جمهورية العراق	نوفمبر 2031م
جمهورية جيبوتي	مايو 2032م
جمهورية الصومال الفيدرالية	مايو 2032م
دولة فلسطين	نوفمبر 2032م
جمهورية السودان	مايو 2033م

من جهة أخرى، تم خلال عام 2025م تنفيذ برامج تدريب عدد من دول المجموعة المقدمة على عمليات التقييم المتبادل حينها وشملت كلاً من: (دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية التونسية، ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية) وذلك وفقاً لإجراءات المجموعة للجولة الثالثة من التقييم المتبادل، بهدف الاستعداد الأمثل لعملية التقييم المتبادل للدول ذات العلاقة.

○ عمليات المتابعة

اعتمد الاجتماع العام خلال العام 2025م تسع تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة لكل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة الأردنية الهاشمية، دولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية العراق، وجمهورية جيبوتي.

في هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى الجهود الحثيثة المبذولة من قبل الدول الأعضاء والتطورات المهمة فيما يخص أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لديها كما هي موضحة في تقارير المتابعة الخاصة بها، حيث شهد العام 2025م إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم العمل على انجاز تقييمات وطنية للمخاطر تتعلق بقطاعات مختلفة وهامة، وتحديث الدول لاستراتيجياتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وضع عدد من الأهداف الجديدة تبعاً للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، واتخاذ العديد من التدابير من خلال وضع السلطات المختصة خطط عمل مستمدة من توصيات تقارير التقييم المتبادل ونتائج التقييمات الوطنية والقطاعية. كما أصدرت الدول المعنيّة تعليمات وأدلة إرشادية، وبذلت جهود كبيرة في مجال التدريب والتوعية وتعزيز قدرات الجهات المختصة مما ساهم بشكل جوهري في معالجة أوجه القصور المتعلقة بالالتزام الفني و/أو الفعالية.

3.1.2.فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.

تعمل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، ويتضمن ذلك إنتاج مواد متعلقة بالتطبيقات لتحديد التهديدات وتحليلها أو نقاط الضعف أو المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب والعمل كذلك على تحديد احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدة الفنية ، وتنظيم ورش العمل لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواضيع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ونشر الوعي بين أعضاء المجموعة لتحسين وتطوير أنظمة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ،ومتابعة آخر التطورات في مجال التطبيقات في مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية الأخرى على غرار مجموعة العمل المالي لدراستها والاستفادة منها، كما يعمل الفريق على مناقشة مشاريع الدول الأعضاء المقترحة في إطار فريق العمل وتقديم دراسات للدول الأعضاء في المجموعة من أجل تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تقرير التطبيقات.

أصدرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مايو 2025م تقرير التطبيقات السادس عشر للمجموعة حول الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، والذي يهدف للتعرف على كيفية قيام المجرمين بغسل العائدات الجرمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يساعد الدول الأعضاء على الفهم الجيد لطرق وأساليب استغلال هذه الكيانات في جرائمهم المالية، والتمكن من كشفها وتعطيلها، وذلك من خلال اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحتها.

- **البرامج التدريبية للمجموعة.**

نفذت المجموعة خلال العام 2025م عدد (6) دورات تدريبية بالتعاون مع الدول الأعضاء والمراقبين والجهات المانحة والمنظمات المعنية وهي:

1- ورشة العمل المشتركة لتدريب وتأهيل المقيمين، عقدت بدولة قطر.

2- دورة المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي، عقدت بدولة قطر.

3- حجز ومصادرة الأصول الإجرامية، عقدت في المملكة المغربية.

4- التحقيق والملاحقة القضائية في مجال مكافحة غسل الأموال، عقدت بجمهورية مصر العربية.

5- برنامج النهج القائم على المخاطر وآليات تقييم المخاطر للمؤسسات الخاضعة للرقابة، عقدت بدولة الأمارات العربية المتحدة.

6- الندوة الحوارية لمشاركة الأدوات التقنية المستخدمة لضمان التنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة وسبل معالجتها، عقدت بمملكة البحرين.

3.2. أنشطة ومستجدات منتديات ولجان المجموعة

3.2.1. منتدى وحدات المعلومات المالية.

يهدف منتدى وحدات المعلومات المالية. لتبادل الخبرات بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء بالمجموعة من خلال دراسات الحالة ومشاريع التطبيقات ونتائجها، وزيادة مستوى التزام الدول بالتوصية (29) من توصيات مجموعة العمل المالي، ودراسة جميع متطلبات إنشاء وحدة معلومات مالية فعالة، وتطوير عملها خاصة فيما يتعلق بزيادة القدرة التحليلية لموظفيها، مع تحقيق تواصل إقليمي أفضل ودعم متبادل وتسهيل المداولات بشأن تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء في المجموعة، ودعم الدول الأعضاء لعضوية مجموعة إيجمونت.

وساهم المنتدى خلال عام 2025م من خلال التعاون مع مجموعة إيجمونت خلال اجتماعي وحدات المعلومات المالية في كلا من اللقاء الثامن والعشرون ، واللقاء التاسع والعشرون بالعمل على تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت من خلال اللجنة الفنية المصغرة التي تم أنشائها بهدف مواكبة الدول الغير أعضاء في مجموعة إيجمونت حيث تم تقديم ورقة عمل تضمنت التحديات المشتركة بين الدول الغير أعضاء وآليات معالجتها ، كما قامت سكرتارية المجموعة بإعطاء نظرة عامة حول موقف الدول الراغبة في الانضمام بما يشمل الموقف التشريعي والسياسي وأهم الخطوات وآخر التحديثات التي قامت بها.

وفي أطار تعزيز وتشجيع تبادل المعلومات وآليات التعاون الإقليمي قدمت جمهورية مصر ودولة قطر وجمهورية العراق عرضاً عن آليات رصد الجرائم الناشئة في الجرائم السيبرانية والتزييف العميق، والجرائم المرتبطة بالأصول الافتراضية وأدوات التحليل التشغيلي والاستراتيجي وكذلك استخلاص المؤشرات وبناء سيناريوهات استباقية لرصد الجرائم، كما تم استعراض نتائج عمليات التحليل الاستراتيجي حيث هدف التقرير إلى تحسين جودة البلاغات عن المعاملات المشبوهة مع التأكيد على أهمية رفع فعالية التحليل المالي، كما تم شرح وتوضيح الأولويات الرئيسية والفرعية المدرجة في خطة عمل منتدى وحدات المعلومات المالية لسنة 2025م وتحديث ما تم تنفيذ من الخطة ، ومتابعة ما تبقى من خطة العمل من أولويات رئيسية والسعي إلى تنفيذها ضمن خطة العمل لسنة 2026م بما يضمن طابع الاستمرارية لتنفيذ المهام المتبقية.

3.2.2. منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب.

يهدف منتدى خبراء تمويل الارهاب على توفير الفرصة لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة مخاطر تمويل الإرهاب داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتحديات الكامنة لعملية مكافحة تمويل الإرهاب. يستهدف المنتدى الخبراء التشغيليين من مختلف المجالات مثل سلطات انفاذ القانون والهيئات الأمنية ووحدات المعلومات المالية التي تتعامل مع قضايا تمويل الإرهاب.

وقد قام المنتدى في إطار تنفيذ الأولويات المدرجة ضمن خطة العمل لعام 2025م بإعداد ورقة استرشادية حول المخاطر والأساليب والاتجاهات المكتشفة في تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب (FTF) وتسهيل تسفيرهم عبر دول المنطقة كما عمل المنتدى على مشاركة خبرات الدول في تعطيل تمويل الإرهاب من خلال جلسة تضمنت مشاركة ممثل من فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب بجامعة الدول العربية قدم عرضاً مرئياً استعرض من خلاله للجهود الاستراتيجية

المبذولة على مستوى الإقليم لمنع وتعطيل وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب ، كما استعرضت سكرتارية المجموعة موقف تنفيذ خطة العمل لعام 2025م حيث تم معالجة جميع بنود الخطة بموجب الألويات الواردة بها .

كما تم استعراض خطة عمل المنتدى لعام 2026م والتي استندت بالإساس إلى المخاطر المستجدة في مجال تمويل الإرهاب بناء على نتائج الدراسات والتقارير الحديثة التي أبرزت تطور أساليب التمويل وتنوع القنوات المستخدمة، وتأتي هذه الخطة استجابة للتحديات الراهنة التي تواجه الدول الأعضاء بهدف توجيه أعمال المنتدى نحو القضايا ذات الأولوية ومعالجتها بفعالية.

3.2.3. لجنة المخاطر.

تهدف لجنة المخاطر بالنظر في جميع المسائل المرتبطة بفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. حيث تناقش اللجنة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وفي خلال عام 2025م قامت سكرتارية المجموعة باستعراض خطة عمل اللجنة لعام 2025م وما تضمنته من مهام مقترحة تتوافق مع المهام الرئيسة للجنة، حيث تضمنت الخطة متابعة المشاريع القائمة ومنها الترجمة العربية للدليل المحدث لتقييم المخاطر الوطني الصادر عن مجموعة العمل المالي (FATF) وكذلك استمرار تنفيذ مشروع التقييم الإقليمي للمخاطر.

ناقشت اللجنة الدليل الإرشادي للتقييم الوطني للمخاطر الذي أصدرته مجموعة العمل المالي في نوفمبر 2024م حيث إن الدليل يهدف إلى تمكين الدول من فهم أفضل للمخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم من خلال أعمال اللجنة عرض تقرير فريق المخاطر والأساليب والانماط لمجموعة العمل المالي بخصوص تأثير الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق وكذلك تقديم عروض تقديمية للتجارب الإقليمية في مجال تحديد وفهم وتقييم وخفض المخاطر في استعمال التكنولوجيات الحديثة والشمول المالي في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وتعمل اللجنة حالياً على تعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء وعرض لتجاربهم الإقليمية بجانب متابعة الإصدارات الدولية في مجال تقييم المخاطر وعرض هذه التجارب وترجمة الإصدارات ذات الصلة بالتقييمات الوطنية للمخاطر مع العمل على مساعدة الدول الأعضاء التي لم تنتهي بعد من إعداد التقييم ووضع خطة عمل للجنة تساعد على تحقيق أهداف المنتدى. بما يحقق أهداف خطة عمل اللجنة للعامين 2026م- 2027م.

4. القسم الرابع:
الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وشراكات المجموعة.

إن مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح تتطلب استجابة عالمية قوية ومنسقة، حيث يعتبر الاندماج الاقليمي، والتعاون الدولي، وتكثيف الشراكات مع الدول الأعضاء، والمنظمات والجهات والهيئات الإقليمية والدولية والكيانات المؤسسية أمر ضروري في مجال مكافحة الجرائم المالية. في هذا الصّدد، تقرّ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهمية التنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية ، وتسعى جاهدة إلى توسيع نطاق هذا الاندماج والتعاون والشراكة، وذلك بموجب البند (3) من المادة (1)المرتبطة بأهداف المجموعة المدرجة في مذكرة التفاهم والتي تنص على ضرورة التعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بمعايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح دولياً، وتدرج المجموعة هذا التعاون في جميع مهامها المنصوص عليها بموجب قواعد وإجراءات عملها. يتمثل الاندماج الإقليمي والتعاون الدولي وتكثيف شراكات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في إطار:

- مشاركتها في فعاليات وأنشطة الدول الأعضاء.
- مساهمتها في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية.
- تنسيقها لمشاركة أو مساهمة المجموعة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية والكيانات المؤسسية الشريكة.

4.1. التعاون الدولي

في إطار التعاون الدولي لمجموعة العمل المالي، تساهم المجموعة بشكل منتظم وفعّال في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية. يتطرق هذا القسم للتعاون الدولي الرسمي المستند على منصب المجموعة كعضو منتسب أو مراقب لدى المنظمات المعنيّة.

أ- مجموعة العمل المالي

تشغل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صفة عضو منتسب لدى مجموعة العمل المالي، حيث تشارك في كافة أعمال المجموعة وفرق عملها. وتحرص المجموعة ودول أعضائها على المشاركة الفعالة في مشاريع وأنشطة مجموعة العمل المالي لضمان أخذ الاعتبارات الاقليمية في المعايير الدولية. كما تحرص دول المجموعة على المشاركة في الورش التدريبية لمجموعة العمل المالي لضمان أن تطوير القدرات البشرية في المنطقة ومعارفها بآخر المستجدات على الاقليم الدولي.

✓ مساهمة المجموعة في تقديم الملاحظات حول التعديلات المقترحة على المعايير والأدلة و أفضل الممارسات.

- **الدليل الإرشادي لاسترداد الأصول و أفضل الممارسات.**
- شفافية المدفوعات - تعديل التوصية (16) ومذكرتها التفسيرية.
- الدليل الإرشادي حول الشمول المالي وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مشروع مراجعة ودراسة تعديل محدود ومستهدف للتوصية (1) والمعايير المرتبطة بها.

- مشروع مجموعة الاتصال للأصول الافتراضية، في تنفيذ متطلبات التوصية (15) المتعلقة بالتقنيات الجديدة.
- مشروع الاستبعاد المالي والحد من المخاطر: إرشادات مُحدثة لمجموعة العمل المالي.

✓ **مشاركة المجموعة في الورش التدريبية والاجتماعات الدولية.**

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **في الاجتمـــاع العـام لمجمـوعة آسيـــا والمحيط الهادئ APG، ، طـوكيو – الــيابان خلال الفترة 25- 29 – اغسطس 2025م**، وذلك من خلال المشاركة بمدخلات استراتيجية في العديد من حلقات النقاش وتبادل الخبرات الإقليمية، كما استعرضت مشاركة المجموعة في الاجتماع أولوياتها الاستراتيجية للفترة 2025م-2026م والتي تقودها بشكل مشترك كلا من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الاستعداد للجولة الثالثة من التقييمات المتبادلة، والاستثمار في الخبراء المقيمين، وتعزيز الدعم الفني بما يتماشى مع المعايير الدولية.

كما أكدت مشاركة المجموعة بالاجتماع على التعاون الطويل الأمد مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ APG من خلال مشاريع التطبيقات المشتركة والتقييمات المشتركة ومراجعات التقييم المتبادل.

- **مشاركة المجموعة في المنتدى المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة العمل الأوروآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EAG) حول " إدارة المخاطر في عصر التقنيات الحديثة"، في موسكو، روسيا خلال الفترة 28 مايو 2025م.** حيث شهد المنتدى حضوراً رفيع المستوى من مسؤولي الجهات الرقابية والإشرافية، وخبراء من القطاع الخاص، وممثلين عن المنظمات الدولية والدول الأعضاء في المجموعتين، وتم خلاله مناقشة محاور استراتيجية من خلال جلسات حوارية تفاعلية ، من أبرزها:

- الجرائم السيبرانية والمخاطر العابرة للحدود في العصر الرقمي.
- الأصول الافتراضية وتمويل الإرهاب.
- بناء ثقافة إدارة المخاطر على المستوى الدولي.
- أعرف عميلك في البيئة الرقمية ودور الذكاء الاصطناعي.

كما شارك في المنتدى خبراء من المجموعات الإقليمية النظيرة بالإضافة إلى ممثلين من لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مما أتاح تبادلًا عميقًا لأفضل الممارسات، وأكد الالتزام المشترك للدول الأعضاء لتعزيز أطر التعاون الدولي.

- **مشاركة المجموعة في لقاء محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك في إطار الاستعداد للجولة الثالثة لعمليات التقييم المتبادل على هامش اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الجمهورية التونسية خلال الفترة 17 سبتمبر 2025م.**

شهد الاجتماع مشاركة رفيعة المستوى لكل من رئيسة مجموعة العمل المالي (FATF) السيدة إليسا مدرازو، ورئيسة المجموعة السيدة سامية أبو شريف من المملكة الأردنية الهاشمية، ونائب رئيس المجموعة السيد حامد الزعابي من دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب السكرتير التنفيذي للمجموعة السيد سليمان الجبرين.

وأكدت رئيسة المجموعة، السيدة سامية أبو شريف، على أهمية تعزيز أطر التعاون البنّاء مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية والشبكة الدولية، مشيرة إلى الدور المحوري الذي تضطلع به هذه الجهات في تكامل جهودها مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بما يسهم في دعم المنظومة الدولية وتعزيز فاعليتها.

من جانبها، أشادت رئيسة مجموعة العمل المالي(FATF) ، السيدة إليسا مدرازو، بأهمية انعقاد مثل هذه الاجتماعات رفيعة المستوى، لما لها من دور فاعل في دعم المرحلة المقبلة، وتعزيز أوجه الارتباط والتكامل المؤسسي بين مختلف الجهات المعنية.

كما قدّم السكرتير التنفيذي للمجموعة، السيد سليمان الجبرين، عرضاً استعرض من خلاله مواعيد وإجراءات التقييم ضمن الجولة الثالثة، إلى جانب أبرز التوصيات الموجهة للدول بما يعزز من جاهزيتها ويرتقي بمستوى استعدادها لعملية التقييم.

كما شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العديد من ورش العمل والاجتماعات الدولية، وذلك على النحو التالي:

- الاجتماع المشترك للخبراء التابع لمجموعة العمل المالي، فينا – النمسا، خلال الفترة 8 – 10 يناير 2025م.
- مؤتمر الشرطة انترسك، دبي – دولة الامارات العربية المتحدة، خلال الفترة 15 – 16 يناير 2025م.
- مؤتمر "لا مال من أجل الارهاب"، ميونخ – الجمهورية الألمانية، خلال الفترة 13 فبراير 2025م.
- الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل المصاحبة، باريس فرنسا، خلال الفترة 17 - 21 فبراير 2025م.

- منتدى المجموعات الإقليمية النظيرة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ستراسبورغ فرنسا، خلال الفترة 23- 25 فبراير 2025م.
- الدورة التدريبية "مقدمة في عمليات التقييم المتبادل" والموجهة إلى اعضاء سكرتارية مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، باريس – فرنسا، خلال الفترة 10 – 14 مارس 2025م.
- حضور اجتماعات ملتقى سكرتارية أمانات الشبكة الدولية التابعة لمجموعة العمل المالي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة 7 – 9 أبريل 2025م.
- القمة العالمية للشرطة، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة. خلال الفترة 13 – 15 مايو 2025م.
- الاجتماع العام لمجموعة العمل الأوروآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EAG)، ، موسكو – روسيا خلال الفترة 26 – 30 مايو 2025م.
- المشاركة في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل المصاحبة والاجتماع العام لمجموعة Money Val، ستراسبورغ – فرنسا، خلال الفترة 10 - 14 يونيو 2025م.
- المشاركة في الاجتماع العام لمجموعة إيجمونت، ، في لوكسمبورج خلال الفترة 6 – 11 يوليو 2025م.
- المشاركة في لقاء قطاع الشؤون القانونية بجامعة الدول العربية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، الجمهورية التونسية خلال الفترة 20 أغسطس 2025م.
- اجتماع فريق عمل مراجعة التعاون الدولي (ICRG)، لوكسمبورغ، خلال الفترة 2 – 4 سبتمبر 2025م.
- القمة السنوية للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة، خلال الفترة 10 – 11 سبتمبر 2025م.
- الدورة التدريبية الخاصة بعمليات التقييم المتبادل والموجهة إلى اعضاء سكرتارية مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، سيدني - استراليا، خلال الفترة 15 – 19 سبتمبر 2025م.
- المشاركة في اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الجمهورية التونسية خلال الفترة 17 سبتمبر 2025م.
- المشاركة في الاجتماع العام السنوي الأول للشبكة الإقليمية لاسترداد الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا -أيرن)، مدينة جدة – المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 8 – 9 اكتوبر 2025م.
- المشاركة في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل المصاحبة، باريس – فرنسا، خلال الفترة 20 – 24 اكتوبر 2025م.
- المشاركة في المؤتمر الثاني للمسؤولين عن مواجهة جرائم تقنيات المعلومات في مجلس وزراء الداخلية العرب الجمهورية التونسية خلال الفترة 1 -2 أكتوبر 2025م.

ب- المجموعات الإقليمية النظيرة.

تشترك المجموعات الإقليمية النظيرة في أهدافها في تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي في دولها الأعضاء، حيث تقوم عموما بالمهام وتواجه تحديات مماثلة. وتحرص المجموعة لدعوة المجموعات الإقليمية الأخرى لحضور اجتماعات وأنشطة المجموعة، وكذلك تحرص على حضور أنشطة وفعاليات المجموعات الاقليمية الأخرى لضمان تبادل التجارب.

ت- مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية.

تشغل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صفة عضو مراقب لدى مجموعة إيجمونت، وتتعاون معها بشكل لصيق مع المجموعة ومع الممثل الإقليمي للمجموعة نظراً للأهداف المشتركة خصوصا انضمام دول

المجموعة لمجموعة إيجمونت. وشاركت المجموعة في اجتماع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعوة كريمة من الممثل الإقليمي، وتم مناقشة المواضيع المشتركة وتطوير فرص التعاون، وفي ضوء ذلك شاركت المجموعة في الاجتماع العام لمجموعة إيجمونت، المنعقد خلال الفترة من: 6 – 11 يوليو 2025م، في لوكسمبورج.

4.2. الشراكات

في إطار الشراكات الدولية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، تساهم المجموعة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منتظم، حيث يتطرق القسم إلى التعاون الدولي غير الرسمي أي غير المستند على منصب المجموعة كعضو منتسب أو مراقب لدى هذه المنظمات، في حين قد تشغل الأخيرة مقعد مراقب لدى المجموعة.

5. القسم الخامس:

القوائم المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشؤون الإدارية والمالية

تعد سكرتارية المجموعة التقارير المالية سنوياً، علماً بأن السنة المالية تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد إجراء المدقق الخارجي لعملية التدقيق السنوية على حسابات المجموعة، وعرضها على الاجتماع العام للمصادقة عليها تنفيذاً للمواد 8 و12و13 من مذكرة التفاهم، ووفقاً للمواد من 11 إلى 29 المنصوص عليها في الجزء الثاني من قواعد وإجراءات عمل المجموعة في كل من الأبواب التالية (الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، المتعلقة بالسنة الماليّة والتمويل، وإعداد وتنفيذ الموازنة التقديرية والحسابات.

أ. الإدارة المالية

- ✓ التمويل
- ✓ الموازنة التقديرية
- ✓ الحسابات

القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

	2024	2025
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
معدات وآلات	15,079	11,569
الموجودات غير الملموسة	76,226	86,729
الحق في استخدام الأصل	90,202	632,303
	181,507	**730,601**
الموجودات المتداولة		
مساهمات الأعضاء المستحقة	-	1,385
مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى	29,657	50,511
النقد ورصيد البنك	4,769,311	5,140,383
	4,798,968	**5,192,279**
مجموع الموجودات	**4,980,475**	**5,922,880**
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
احتياطي استراتيجي	300,000	500,000
الأموال المتراكمة	2,311,389	2,056,045
مجموع الأموال المتراكمة	**2,611,389**	**2,556,045**
المطلوبات غير المتداولة		
التزام الإيجار	47,588	519,019
منح مؤجلة	215,580	171,141
حقوق نهاية الخدمة للموظفين	331,443	470,989
المطلوبات المتداولة		
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	66,138	51,960
دخل مؤجل – الأعضاء	1,663,513	2,038,181
الحصة الجارية من التزام الإيجار	44,824	115,545
	1,774,475	2,205,686
مجموع المطلوبات	**2,369,086**	**3,366,835**
مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات	**4,980,475**	**5,922,880**

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

	2024	2025
الدخل		
مساهمات من الأعضاء	2,396,516	2,144,449
إيرادات أخرى	114,468	66,184
مجموع الدخل	**2,510,984**	**2,210,633**
المصروفات		
التكاليف المباشرة	(2,290,928)	(2,152,734)
المصروفات الإدارية والعمومية	(34,172)	(47,859)
الاستهلاك	(8,237)	(7,625)
إطفاء الموجودات غير الملموسة	(16,888)	(8,561)
استهلاك الحق في استخدام الأصل	(45,101)	(45,101)
مخصص مساهمات أعضاء مستحقة مشكوك في تحصيلها	(80,093)	-
تكاليف التمويل	(6,255)	(4,097)
مجموع المصروفات	**(2,481,674)**	**(2,265,977)**
فائض / (عجز) السنة	**29,310**	**(55,344)**

6. القسم السادس:

الآفاق.

على مدى السنوات الماضية، قطعت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشواطاً كثيرة، وواجهت العديد من التحديات لتحقيق أهدافها في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. وقد انضم العديد من الدول الأعضاء إلى المجموعة خلال سنوات عملها. كما طورت المجموعة أعمالها وأنشطتها، بتشكيل فرق عمل ومنتديات ولجان متخصصة، تلبي احتياجات الدول الأعضاء في مجال تبادل الخبرات، مشاركة التجارب وبناء القدرات مما يخدم تطوير أنظمة المكافحة ويعود بالنفع على المنطقة بشكل خاص وعلى الشبكة العالمية والنظام المالي الدولي بشكل عام.

6.1.1. مساهمة رؤساء السابقين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قبل مشاركة أهم محطات المجموعة خلال العشرون سنة الماضية، من الضروري الإشادة بالمساهمات الإستراتيجية لرؤساء المجموعة في قطع هذه الأشواط ومواجهة التحديات، وصولاً إلى تحقيق المكانة الحاليّة، وهم:

- **سعادة الدكتور/ محمد البعاصيري**، الجمهورية اللبنانية، 2005م.
- **سعادة الأستاذ/ محمود عبد اللطيف**، جمهورية مصر العربية، 2006م.
- **معالي الدكتور/ أمية طوقان**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007م.
- **سعادة الأستاذ/ عبد الرحيم العوضي**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2008م.
- **سعادة الأستاذ/ عبدالرحمن الباكر**، مملكة البحرين، 2009م.
- **سعادة الأستاذ/ سمير براهيمي**، الجمهورية التونسية، 2010م.
- **سعادة الأستاذ/ عبدالمجيد أمغار**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011م.
- **سعادة الأستاذ/ عبدالنور حيبوش**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011م.
- **سعادة الدكتور/ عبدالرحمن الخلف**، المملكة العربية السعودية، 2012م.
- **سعادة الأستاذ/ عصام الدين عبدالقادر الزين**، جمهورية السودان، 2013م.
- **معالي الدكتور/ عبدالباسط تركي سعيد**، جمهورية العراق، 2014م.
- **معالي الدكتور/ علي محسن إسماعيل**، جمهورية العراق، 2014م.
- **صاحب السمو السيد/ مروان بن تركي آل سعيد**، سلطنة عمان، 2015م.
- **سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني**، دولة قطر، 2016م.
- **سعادة الأستاذ/ طلال علي الصايغ**، دولة الكويت، 2017م.
- **سعادة الأستاذ/ عبد الحفيظ منصور**، الجمهورية اللبنانية، 2018م.
- **سعادة الدكتور/ صبحي مصباح زيد**، دولة ليبيا، 2019م.
- **السيد المستشار/ أحمد سعيد خليل**، جمهورية مصر العربية، 2020م-2021م.
- **سعادة السيد/ جوهر النفيسي**، المملكة المغربية، 2022م.
- **السيد/ محمد الأمين ولد الذهبي**، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2023م.
- **سعادة الأستاذ / هاني وهاب**، الجمهورية اليمنية، 2024م.

وتولت الأستاذة سامية أبو شريف، رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمملكة الأردنية الهاشمية ، رئاسة المجموعة لعام 2025م.

6.1.2. أهم معالم عمل المجموعة منذ التأسيس.

العام 2004م

- ✓ تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقرار صادر عن الاجتماع الوزاري المنعقد في 30 نوفمبر 2004م، في مملكة البحرين من قبل أربعة عشر دولة عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية، وتسعة مراقبين وهم: الجمهورية الفرنسية، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة العمل المالي FATF، صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي WB، ومجلس التعاون الخليجي GCC، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC ومجموعة إيجمونت Egmont Group.
- ✓ اختيار مملكة البحرين بالإجماع لاستضافة سكرتارية المجموعة.
- ✓ انتخاب السيد/محمد البعاصيري من الجمهورية اللبنانية رئيساً للسنة الأولى، والسيد محمود عبد اللطيف من جمهورية مصر العربية نائباً للرئيس.
- ✓ تعيين السيد عادل حمد القليش من المملكة العربية السعودية سكرتيراً تنفيذياً للعمل مدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

العام 2005م

- ✓ عقد الاجتماع للعام الاول للمجموعة في مملكة البحرين.
- ✓ منح جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الموريتانية عضوية المجموعة.
- ✓ تشكيل كل من فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.

العام 2006م

- ✓ اعتماد الخطة الاستراتيجية الأولى للمجموعة عن الأعوام الثلاثة المقبلة 2007-2009.
- ✓ اعتماد النظام الداخلي للمجموعة.
- ✓ منح جمهورية السودان عضوية المجموعة.
- ✓ انضمام دولة فلسطين ومملكة اسبانيا كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2007م

- ✓ حصول المجموعة على صفة عضو مشارك في مجموعة العمل المالي FATF.
- ✓ حصول المجموعة على صفة عضو مراقب لدى مجموعة آسيا والمحيط الهادي APG.
- ✓ انضمام مجموعة آسيا والمحيط الهادي APG، كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2008م

- ✓ منح دولة ليبيا عضوية المجموعة.
- ✓ انضمام منظمة الجمارك العالمية كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2009م

- ✓ اعتماد تشكيل منتدى وحدات المعلومات المالية.

العام 2010م

- ✓ انضمام صندوق النقد العربي والمجموعة الأوروآسيوية كعضو مراقب لدى بالمجموعة.

العام 2011م

- ✓ الحصول على صفة عضو مراقب لدى المجموعة الأوروآسيوية EAG.
- ✓ انضمام هيئة الأمم المتحدة كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2012م

- ✓ تبني المعايير الدولية بالتوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- ✓ انتهاء الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك.

العام 2013م

- ✓ اعتماد تشكيل لجنة التقييم الوطني للمخاطر.
- ✓ اعتماد تعديل مذكرة التفاهم.

العام 2014م

- ✓ انضمام جمهورية الصومال الفيدرالية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ اعتماد عملية متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء.

العام 2015م

- ✓ منح دولة فلسطين عضوية المجموعة.

العام 2016م

- ✓ انضمام أستراليا كعضو مراقب لدى المجموعة.

العام 2018م

- ✓ منح جمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الفيدرالية عضوية المجموعة.
- ✓ انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ استحداث اللجنة الاستشارية.
- ✓ اعتماد مبادئ رئاسة فرق العمل التابعة للمجموعة.

العام 2020م

- ✓ انضمام المفوضية الأوروبية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ توسيع أعمال لجنة التقييم الوطني للمخاطر لتشمل المخاطر بشكل عام.

العام 2021م

- ✓ موافقة على انضمام جمهورية روسيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ الموافقة على فكرة إنشاء منصة التعلم الإلكتروني.
- ✓ الخروج من خطة عمل تعزيز فعالية المجموعة.

العام 2024م

- ✓ مباركة إنشاء شبكة مشتركة بين وكالات استرداد الاصول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توقيع اتفاقية التعليم الالكتروني للمجموعة.

العام 2025م

- ✓ عقد أول اجتماع عالي المستوى على مستوى محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية
- ✓ الانتهاء من الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل.
- ✓ البدء الجولة الثالثة من عمليات التقييم المتبادل.